

الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت: اتجاه منذر بالخطر ومثير للانزعاج

تُيسر التكنولوجيات الجديدة الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت، بما في ذلك البث المباشر للانتهاك الجنسي للأطفال باستخدام كاميرات الحواسيب أو الهواتف المحمولة، وغالبًا ما يكون ذلك من أجل الربح. وتوفر الأجهزة المحمولة أيضًا وسائل جديدة ومتطورة يمارس من خلالها الجناة الانتهاك الجنسي للأطفال مثل التطبيقات الإلكترونية التي تُستخدم لاستهداف وتطويع وإكراه الأطفال على الانخراط في النشاط الجنسي. ويعتقد الخبراء أن عشرات الآلاف من الأطفال على الصعيد العالمي يتعرضون للاستغلال الجنسي على شبكة الإنترنت، ويبدو أن العدد آخذ في الازدياد. وقد يكون الضحايا فتيان أو فتيات، تتراوح مراحلهم العمرية ما بين أطفال صغار جدًا ومرهقين، ويتحدرون من جميع الخلفيات العرقية والاجتماعية والاقتصادية. تبدأ العملية في أغلب الأحيان عندما يتمكن مرتكب الجريمة من الوصول إلى ضحية محتملة من الأطفال، ويقوم، من خلال ممارسة التلاعب النفسي والإكراه، باستدراج الطفل إلى الاستغلال الجنسي. ثم يتواصل مرتكب الجريمة عبر الإنترنت مع عميل يدفع المال وغالبًا ما يطلب العميل طفلًا على وجه التحديد. ويتعرض الطفل أيضًا لمزيد من الإيذاء والانتهاك من خلال الاستغلال والانتهاك الجنسي التجاري والبث المرئي المباشر لأفعال وتصرفات تنطوي على ممارسة الجنس التجاري. ويمكن لمرتكبي هذه الجريمة أن يدفعوا المال للتوجيه والمطالبة بالانتهاك الجنسي للأطفال من أي مكان في العالم في حين أن الاعتداء ذاته يحدث في المنازل الخاصة، ومقاهي الإنترنت، أو ما يعرف بـ "أوكار الإنترنت"، بداخل أو بالقرب من المجتمع المحلي للطفل. ومما يبعث على القلق أن المجتمعات المحلية المغلقة التي تحظى بدرجة عالية من الحماية والمكرسة للاعتداء الجنسي على الأطفال قد زاد انتشارها. وقد تم الإبلاغ عن وقوع ضحايا لهذه الجريمة في كل من كولومبيا والهند والمكسيك والفلبين وتايلاند والولايات المتحدة. وقام العديد من البلدان، بما فيها أستراليا وبريطانيا وكندا وهولندا والفلبين والولايات المتحدة، بمحاكمة الجناة ومرتكبي هذه الجريمة - بمن فيهم العملاء الذين يدفعون المال والمجرمون الذين يسهلون استغلال الطفل. وفي الفلبين، حيث يعيش كثير من الفقراء وحوالي نصف السكان متصلون بشبكة الإنترنت، أُفيد بأن العديد من الأفراد في المجتمعات الفقيرة يحصلون على دخل مالي من ممارسة هذا النوع من استغلال الأطفال. إذ يمكن إجراء جلسات عبر الإنترنت بتكلفة منخفضة باستخدام هاتف محمول أو جهاز حاسوب به كاميرا. ويتم إجراء اتصالات بالعملاء المحتملين بسهولة. ويظل العملاء الذين يدفعون المال عن طريق التحويل المصرفي مجهولين. ويتم استغلال الأطفال، الذين غالبًا ما يكونون عراة، أمام آلات التصوير - الأمر الذي قد يحدث أيضًا بواسطة أفراد الأسرة أو الجيران - وإجبارهم على إظهار أنفسهم وأداء أفعال وتصرفات جنسية من أجل

الأفراد الذين يشاهدونهم على الإنترنت. وفي كثير من الحالات يبرز أفراد الأسرة تسهيل الاستغلال الجنسي عبر الإنترنت من خلال التأكيد على أنه أمر لا يضر بالطفل، ولا سيما في الحالات التي لا يوجد فيها اتصال فعلي مباشر مع الطفل. وقد أسهم هذا الافتقار إلى فهم الآثار النفسية والتطورية والجسدية الضارة لهذه الجريمة على الأطفال، وتواطؤ الأقارب، وسهولة تدفق الأموال، في انتشار هذه الممارسة. والتهديد المتزايد الآخر للأطفال هو الابتزاز الجنسي، وهو شكل من أشكال الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت حيث يقوم الجناة بالحصول على صور أو معلومات من الطفل عن طريق الإختراق الإلكتروني أو الإكراه أو الخداع أو أي وسيلة أخرى، ثم يهددون بعرضها إذا لم يقم هذا الطفل بممارسة أفعال وتصرفات جنسية عن طريق كاميرات أجهزة الحاسوب المتصلة بالإنترنت.

إن الاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت يطرح تحديات جديدة أمام سلطات تنفيذ القانون والمدعين العامين والقضاة ومقدمي الخدمات للضحايا. ولا تحظى سلطات تنفيذ القانون والمدعون العامين في معظم البلدان سوى بقدر ضئيل من التدريب أو الخبرة في الكشف عن هذه الجريمة وإجراء تحقيقات عبر الإنترنت والحصول على أدلة من مقدمي خدمات الإنترنت وتقديم الأدلة ذات الصلة في المحاكم. كما أن الآليات المعززة للتشفير الإلكتروني التي يستخدمها الجناة، مثل شبكات التكنولوجيات والبرامج التي تتشوش على عناوين الأجهزة المتصلة بالإنترنت، أدت أيضاً إلى تأخير التحقيقات أو تعقيدها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الصعوبات في الحصول على تعاون أفراد الأسرة وغيرهم ممن يسهلون هذه الجريمة تشكل تحدياً واسع النطاق في هذه الحالات، كما هو الحال بالنسبة لعدم وجود رعاية وخدمات متخصصة في مجال الصدمات النفسية للأطفال الضحايا، ولا سيما الفتيان.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية تعمل معاً على التصدي للاستغلال الجنسي للأطفال على شبكة الإنترنت. ويتطلب النجاح في الكشف عن مرتكبي هذه الجريمة ومقاضاتهم مهارات متقدمة في مجال التحقيق في جرائم الإنترنت، كما يتطلب أيضاً وجود القوانين والإجراءات الجنائية التي تؤمن الأدلة الإلكترونية وتسمح بمقاضاة الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت، والتدريب المتخصص للمدعين العامين والقضاة، والتعاون عبر الحدود في مجال تنفيذ القوانين، والرعاية المتخصصة للأطفال الضحايا. إن انخفاض التكلفة المالية لهذا المشروع الإجرامي (اتصال بالإنترنت وجهاز محمول أو كاميرا متصلة بالكمبيوتر)، إلى جانب طبيعته المنخفضة المخاطر (كما يتضح من العدد الصغير نسبياً من الإدانات على مستوى العالم) والإمكانية العالية للربح الوفير، يدفع النمو السريع لظاهرة الاستغلال الجنسي للأطفال عبر الإنترنت. ومن أجل تغيير هذا الاتجاه، يجب على الحكومات حشد الإرادة السياسية والموارد الكبيرة لمحاسبة الجناة، وتقديم خدمات شاملة للضحايا الأطفال، ومنع وقوع هذه الجريمة.